

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR - ANNABA
BADJI MOKHTAR - ANNABA UNIVERSITY



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

محاضرات في التحكم التجاري الدولي

لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد دولي

من إعداد:

الدكتور مراد سيساوي

السنة الجامعية: 2024/2023

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأساسية

اسم المادة: التحكيم التجاري الدولي

الرصيد: 6

المعامل: 2

أهداف التعليم: بعد دراسة هذا المقياس يتمكن الطالب من التعرف على التحكيم التجاري الدولي كوسيلة للفصل في النزاعات التجارية الدولية دون اللجوء إلى القضاء.
المعارف المسبقة: يجب أن يكون الطالب على دراية بمفاهيم و أعراف التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي. و إمكانية نشوء نزاع استثماري أو نزاع في أي مرحلة من مراحل المبادلات التجارية.

محتوى المادة:

1. ماهية و خصائص التحكيم التجاري الدولي
2. نشأة و تطور التحكيم التجاري الدولي
3. مصادر التحكيم التجاري الدولي
4. قواعد سير التحكيم التجاري الدولي
5. إجراءات تنفيذ التحكيم التجاري الدولي

طريقة التقييم: تقييم امتحان 50%. و تقييم مراقبة مستمرة 50%.

هذه المطبوعة البيداغوجية موجهة لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. وخاصة طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد دولي. و المتضمنة لمحاضرات في مقياس "التحكيم التجاري الدولي". وذلك وفق المقرر المعتمد من اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين، حيث تهدف هذه المطبوعة إلى تمكين الطلبة من التعرف على التحكيم التجاري الدولي كوسيلة للفصل في النزاعات التجارية الدولية و نزاعات الاستثمار الأجنبي دون اللجوء إلى سلك القضاء العادي. أملا في أن يساهم هذا العمل في إيصال جانب بسيط من المعرفة في هذا المجال الواسع والمتشعب و أن يكون مفيدا للطلبة.

تتناول هذه المطبوعة البيداغوجية المفاهيم الأساسية لموضوع التحكيم التجاري الدولي من خلال أهم المحاور الرئيسية. والتي تم تقسيمها إلى ستة محاور تشمل الجانب المفاهيمي للتحكيم التجاري الدولي وكذلك منازعات الاستثمار، إضافة إلى نشأة و تطور التحكيم التجاري الدولي وأهم مصادره وأنواعه، وصولا إلى سير إجراءات التحكيم و طرق تنفيذ الحكم التحكيمي.

فهرس المحتويات:

6	المقدمة
16-8	المحور الأول: ماهية وخصائص التحكيم التجاري الدولي
8	أولا : مفهوم التحكيم التجاري:
9	1.التحكيم لغة
//	2.التحكيم اصطلاحا
11	ثانيا: خصائص التحكيم التجاري الدولي
//	1. مزايا التحكيم التجاري الدولي
12	2. عيوب التحكيم التجاري الدولي
//	ثالثا: تمييز التحكيم عن بعض الأنظمة المشابهة
//	1. التحكيم و القضاء
13	2. التحكيم و الصلح
//	3. التحكيم و الوساطة
14	4. التحكيم و الخبرة
15	رابعا: شرط التحكيم و مشاركة التحكيم
//	1. شرط التحكيم
//	2. مشاركة التحكيم
27-17	المحور الثاني: نشأة وتطور التحكيم التجاري الدولي/ المنازعات الاستثمارية
17	أولا: نشأة و تطور التحكيم التجاري الدولي
//	1. التحكيم في العصور القديمة
19	2. التحكيم في العصور الوسطى
//	3. التحكيم في العصر الحديث
21	4. التحكيم بعد الحرب العالمية الأولى
//	5. التحكيم بعد الحرب العالمية الثانية
23	ثانيا: المنازعات الاستثمارية
//	1. تعريف المنازعات الاستثمارية
24	2. طبيعة منازعات الاستثمار
26	3. اشكالية التعريفات في قوانين الاستثمار الوطنية والاتفاقيات الاستثمارية والتي تكون سببا للنزاعات

33-28	المحور الثالث: مصادر وأنواع التحكيم التجاري الدولي
28	أولاً: مصادر التحكيم التجاري الدولي
//	1. المصادر الوطنية
29	2. المصادر الدولية
//	3. المصادر الخاصة
30	ثانياً: أنواع التحكيم التجاري الدولي
//	1. التحكيم الحر و التحكيم المؤسسي
32	2. التحكيم الاختياري و التحكيم الاجباري
33	3. التحكيم الداخلي و التحكيم الدولي
47-34	المحور الرابع: قواعد سير التحكيم التجاري الدولي
34	أولاً: إجراءات التحكيم التجاري الدولي
//	1. القانون الواجب التطبيق بشأن إجراءات التحكيم
35	2. تشكيل هيئة التحكيم
39	ثانياً: الاعتراف بأحكام التحكيم التجاري الدولي والطعن فيها
40	1. الاعتراف بحكم التحكيم التجاري الدولي و تنفيذه
40	2. الطعن في حكم التحكيم التجاري الدولي
43	ثالثاً: تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي
//	1. مقدمات تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي
44	2. أنواع التنفيذ الجبري لحكم التحكيم التجاري الدولي
47	3. إشكالات التنفيذ التي قد تقع أثناء تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي جبرياً
48	الخاتمة
51	المراجع

مقدمة:

عرف التحكيم التجاري تطورا كبيرا في الأنظمة القانونية المقارنة الحديثة. و أصبح في الوقت الراهن أهم وسيلة يلجأ إليها المتعاقدون دوليا من أجل حسم النزاعات الناشئة عن معاملاتهم خاصة في مجال التجارة الخارجية. فلا يكاد يخلو عقد من عقود التجارة الدولية من شرط يرد به إتباع سبيل التحكيم، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في حل النزاعات التي تنشأ بين طرفين أو أكثر ينتميان إلى دولتين أو دول مختلفة، و التي تختلف قوانينها في معالجة القضايا التي تطرح نتيجة الخلاف (النزاع) بين الأطراف حيث يعتبر التحكيم السبيل العادي او الوحيد، الذي يلجأ إليه المتعاملون في هذا المجال و يفضلونه على سلك القضاء و الطرق البديلة الأخرى.

و بالتالي فهو يستند على إرادة الأطراف المبنية على ضرورة توخي الودية في تسوية النزاعات. و لما يحققه من مزايا و ما يوفره من حلول ناجعة لمواجهة الإشكاليات التي تطرحها المعاملات التجارية الدولية، خاصة في ظل تسارع و تعاظم التحديات التي تطرحها ظاهرة العولمة الاقتصادية. وعلى اعتبار أنه من الأمور الضرورية لنمو و تطور التعاون الاقتصادي الدولي المبني على المصالح المتبادلة والمعتمد على إرساء الضمانات القانونية لحماية الروابط القانونية المتضمنة لعنصر أجنبي. و تحديد الطرق و الوسائل لتسوية المنازعات التي قد تنشأ.

وقد يصح القول أن أكثر الطرق نجاحا بتوفر حسن النية و المصلحة المشتركة طريق المفاوضات المباشرة التي هي أفضل من إجراءات التقاضي أمام المحاكم، و أن الصلح أفضل من التحكيم، كما أن انتفاء و تفادي نشوب المنازعات أفضل من الصلح.

و النظام القانوني الجزائري كان قد عرف تطورا كبيرا في مجال تنظيم التحكيم التجاري الدوليين على غرار الأنظمة القانونية الحديثة. فبدأت بوادر إنفتاح الجزائر على التحكيم التجاري الدولي كوسيلة لفض النزاعات في مجال التجارة الدولية من خلال إبرام نظام التحكيم الجزائري الفرنسي 1983/03/27. بعد رفض دام قرابة 30 عاما، ثم بعدها انضمام الجزائر إلى أهم اتفاقية

دولية في هذا المجال و هي "إتفاقية نيويورك لعام 1958" و المتعلقة بالاعتراف و تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية بموجب المرسوم رقم 88-233 المؤرخ بتاريخ 1988/11/05¹.
إلى جانب إبرام الجزائر لعدة اتفاقيات ثنائية تنص على اللجوء إلى هذه الوسيلة لحل النزاعات بغرض تشجيع و حماية الاستثمار.

¹ المرسوم الرئاسي رقم (233/88) المؤرخ في 1988/11/13 المتضمن انضمام الجزائر بتحفظ إلى الإتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1958/06/10، الجريدة الرسمية العدد 48 بتاريخ 1988/11/23.

المحور الأول : ماهية وخصائص التحكيم التجاري الدولي

ان التحكيم التجاري الدولي يعتبر من السبل البديلة عن القضاء العادي لحل المنازعات ذات الطابع التجاري الدولي، وبذلك يعرف على انه اتفاق أطراف علاقة قانونية على حل نزاع نشأ أو يمكن ان ينشأ في المستقبل يعرض على اشخاص يعرفون بالمحكمين وفق قانون يختارونه. يعنى بالتحكيم أنه طريق استثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية وإن كان يركز أساساً إلى حكم القانون الذي أجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء.

أولاً : مفهوم التحكيم التجاري:

اتسم مفهوم التحكيم التجاري الدولي، كوسيلة لحل النزاعات في البداية بالبساطة، ذلك أن المفهوم قد ظهر في المؤسسات القانونية البدائية، ثم استمر بعد إنشاء القضاء من طرف الدولة بسبب إرادة أطراف النزاع تقادي الشكليات المعقدة والإجراءات المطولة التي تميز سلك القضاء. وتكريس حق اللجوء إلى التحكيم، لا يعني بأي حال من الأحوال تهميش الدور الفعال للمؤسسة القضائية في تكريس العدالة، وإنما يندرج في سياق البحث عن طريقة لفض النزاعات بشكل أفضل.

كما يكفل التحكيم التقليل من حجم النفقات، والخبرة الفنية للمحكم في حل المنازعات محل التحكيم بكل حيادية، إذ يتيح للخصم انتقاء المحكمين ممن لديهم الخبرة الكافية والتكوين المهني، بدلاً من عرضه على القضاء العادي الذي قد يلجأ إلى الاستعانة بأهل الخبرة في المسائل التجارية والمالية، وبذلك يتقضى طول الإجراءات، مما يؤدي إلى اختصار السبل لحل النزاع.

تعريف التحكيم سيتم فيه التطرق إلى تعريف التحكيم لغة واصطلاحاً على النحو التالي:

1. التحكيم لغة

لفظ التحكيم في اللغة العربية هو مصدر الفعل حَكَمَ من باب التفعيل بتشديد الكاف مع الفتح وحكمه في الأمر فوض إليه الحكم فيه، وحكموه بينهم أي أمره أن يحكم بينهم¹، أي حَكَمَتْ فلانا في مالي تحكيماً، أي فوضت إليه الحكم فيه.

والمحكّم بتشديد الكاف، هو الشخص الذي يسند إليه الحكم في الشيء، والحكم بفتح الحاء والكاف بنفس المعنى أي من يختار الفصل بين المتنازعين، والحكم اسم من أسماء الله تعالى.

وقد تأثرت التعريفات الشرعية بذلك التحديد اللغوي، فقد قيل بأن التحكيم هو اختيار الشخص لغيره حكماً، فيكون الحكم فيما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس².

2. التحكيم اصطلاحاً

لم تضع غالبية الأنظمة القانونية تعريفاً للتحكيم، ومنها المشرع الجزائري واكتفت بالإشارة إلى عناصر التحكيم، مما فتح الباب أمام اجتهادات الفقه.

فقد عرّفه بعض الفقه بأنه الاتفاق على طرح النزاع على شخص أو أشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحاكم المختصة³.

و يعرف التحكيم بأنه "نظام قانوني يتم بواسطته الفصل بحكم ملزم في نزاع قانوني بين طرفين أو أكثر بواسطة شخص أو أشخاص من الغير يستمدون مهمتهم من اتفاق أطراف النزاع".

¹ . سمير جاويد، التحكيم كآلية لفض المنازعات، دائرة القضاء، أبو ظبي، 2014، ص 09.

² . أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية و الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،

2006، ص 11.

³ أحمد أبو الوفاء، عقد التحكيم و إجراءاته، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 15.

أما المادة 07 من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي سنة 1985 فقد عرفت في فقرتها الأولى التحكيم على أنه: " اتفاق بين الطرفين على ان يحيلوا إلى التحكيم جميع أو بعض النزاعات التي نشأت أو قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة سواء أكانت هذه العلاقة تعاقدية أم غير تعاقدية. و يجوز أن يكون اتفاق التحكيم في شكل بند تحكيم وارد في عقد أو في شكل اتفاق منفصل"¹.

كما يعرفه المشرع الجزائري في القانون 08-09 في مادته 1039: "يعد التحكيم دوليا، بمفهوم هذا القانون التحكيم الذي يخص النزاعات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية لدولتين على الأقل". من خلال هذا التعريف يتضح أن المشرع الجزائري يشترط في التحكيم التجاري الدولي شرطين:

- أن يكون دوليا.
- أن يكون متعلقا بنزاع حول مصالح ذات طابع اقتصادي.

مما سبق يمكن تعريف التحكيم بأنه قضاء خاص، يمنح لأطراف النزاع حرية اختيار قضاتهم (المحكمين) بإرادتهم ويخولونهم بمقتضى اتفاق مكتوب مهمة الفصل في المنازعات التي نشأت، أو قد تنشأ بينهم بخصوص علاقاتهم العقدية أو غير العقدية، وفق المبادئ وأحكام القانون والعدالة، بإصدار حكم ملزم يفصل في النزاع.

و بذلك يمكن الاستنتاج بان التحكيم في حقيقته ليس اتفاقا محضا ولا قضاء محضا. و إنما نظام يمر عبر مراحل متعددة. فهو في أوله اتفاق و في وسطه إجراء و في آخره حكم.

¹ عيساوي محمد، فعالية التحكيم في حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دون سنة، ص22.

ثانيا: خصائص التحكيم التجاري الدولي:

1. مزايا التحكيم التجاري الدولي: يرجع الاهتمام المتزايد بالتحكيم بصفة عامة، و بالتحكيم

التجاري الدولي بصفة خاصة إلى المزايا التي يوفرها و التي من أهمها ما يلي¹:

➤ التحكيم يعد عملية سرية حيث ان السرية في حل النزاعات في القضايا الحساسة بين الشركات أولوية قصوى. ولا يتم إطلاقا الكشف العلني عن المعلومات و البيانات المالية الحساسة، لتجنب الدعاية السلبية و التشهير بالأطراف، و لضمان استمرارية العلاقة حتى بعد تسوية النزاعات.

➤ تسهيل و تبسيط إجراءات الفصل في النزاع و التحرر من الشكليات التي يفرضها اللجوء إلى سلك القضاء الوطني (من خلال إمكانية التحكم بمواعيد جلسات التحكيم بما يناسب احتياجات الأطراف المعنية و أوقات تفرغها).

➤ التحكيم يوفر الوقت من حيث سرعة الفصل في النزاعات التي تعرض أمام المحكمة التحكيمية.

➤ التحكيم عملية توفير للتكاليف، لاقتصار تكاليفه على الرسوم الإدارية و أتعاب المحكمين و أتعاب المحامين إن وجدت.

➤ النزاعات تعرض على أشخاص لديهم خبرة في المجال القانوني و التقني و الاقتصادي، و على دراية تامة بسياسات و أعراف التجارة الدولية، عكس القضاء الذي قد يلجأ للاستعانة بخبراء في المسائل الفنية.

➤ التحكيم عملية حيادية و نزيهة مستقلة مما يعني أن تكون إجراءات التحكيم غير منحازة لأي من أطراف النزاع.

¹ . عبد الله محمد المحاميد، القيود الواردة على نظام التحكيم التجاري، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018، ص ص 12/11.

2. عيوب التحكيم التجاري الدولي:

- **التكلفة:** يتصف التحكيم بأنه طريق مكلف بسبب تصاعد رسوم التحكيم و مكافآت المحكمين في بعض مراكز التحكيم وما يجبر على هذا العيب هو اختصار العامل الزمني للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها.
- **عدم موضوعية بعض المحكمين** إضافة إلى عدم درايته أو كفاءته اللازمة الأمر الذي يحمل الأطراف مسألة حسن اختيار المحكم.
- **التنفيذ:** من أخطر عيوب التحكيم عقبات تنفيذ القرار (الحكم) التحكيمي بعد صدوره. والمشكلة تثور بعد رفض الطرف الذي صدر الحكم ضده تنفيذه طواعية مما يضطر الطرف الآخر إلى اللجوء إلى القضاء وإتباع إجراءات قضائية تم تلافيها (تفاديها) في البداية وفرضت على الطرفين في النهاية.
- **التحكيم ينتقص من سيادة الدولة** ويسلبها الفصل في المنازعات و يتركها في يد مراكز التحكيم. و منع القضاء الوطني من التدخل في رعاية مصالح شركاتها.

ثالثا: تمييز التحكيم عن بعض الأنظمة المشابهة:

1. التحكيم و القضاء

قضاء الدولة هو سلطة من السلطات العامة ، يقوم عليها مرفق عام ، والقاضي موظف عام له ولاية قضائية مستمرة، ويصدر أحكام قضائية و يتقاضى أجره من ميزانية الدولة ويستمد سلطاته من قانون دولته.

أما التحكيم فهو نظام خاص ينشأ بموجب إتفاق الأطراف ، و يعد نظام إجرائي مؤقت قاصر على نزاع معين، ويقوم به شخص عادي له ولاية الفصل في النزاع بموجب إتفاق الأطراف، وتنتهي مهمته بصدور الحكم المنهي للخصومة و يتلقى مقابل أتعابه من الخصوم ويستمد سلطاته

من إتفاق المحكمين ولا تنفذ أحكامه إلا بعد رقابة القضاء على صحتها من الجانب الإجرائي لا الموضوعي.

2. التحكيم و الصلح¹:

يعرف المشرع الجزائري عقد الصلح بأنه: "عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا و ذلك بأن يتنازل كل منهما على وجه التبادل عن حقه". (المادة 459 ق.م).

من خلال هذا المفهوم فالصلح و التحكيم يهدفان الى إنهاء و حسم النزاع دون اللجوء الى القضاء. كما يشتركان كذلك في كون اللجوء إليهما يكون باتفاق الأطراف قبل أو بعد نشأة النزاع. غير أنهما يختلفان في عدة نقاط أهمها:

- يشترط الصلح التنازل المتبادل للأطراف عن جزء من حقه مقابل أن يحصل على الجزء الآخر. هذا الشرط لا يوجد في التحكيم حيث يتولى المحكم الفصل في النزاع لمصلحة أحد الطرفين.

- الصلح قد يكون تلقائيا دون تدخل طرف آخر لفض النزاع. كما قد يعين أطراف النزاع شخص من الغير لاقتراح الحل الأنسب للنزاع. بينما يتم التحكيم دائما بتدخل شخص أو عدة أشخاص من الغير لحسم النزاع.

- حكم التحكم ملزم لأطرافه مثل إلزامية الأحكام القضائية و ينفذ جبريا (حتى ولو استدعى الأمر تدخل القوة العمومية إذا رفض أحد الأطراف تنفيذه طواعية). في حين يتوقف تنفيذ حل الصلح على قبوله من قبل الأطراف.

3. التحكيم و الوساطة:

الوساطة تعتبر وسيلة اختيارية و ودية تتميز بالسرية، وتتم بتدخل طرف ثالث لحل النزاع يسمى الوسيط. يتوفر فيه ميزتي الحياد وعدم التحيز. و تهدف الوساطة الى مساعدة جميع أطراف

¹ . سمير جاويد، مرجع سبق ذكره،ص13.

النزاع للوصول إلى تسوية توافقية و مقبولة. و بذلك تشترك الوساطة مع التحكيم في كونهما من الطرق البديلة لتسوية النزاعات بعيدا عن القضاء الرسمي، إضافة إلى أنهما تتطلبان تدخل طرف ثالث للفصل في النزاع¹. بينما تكمن أهم أوجه الاختلاف في:

- الوسيط يسعى إلى تقريب وجهات النظر بين المتنازعين، بينما المحكم يسعى للوصول إلى نتيجة عادلة.
- حكم التحكيم ملزم، بينما حل النزاع في الوساطة يتوقف على اتفاق الأطراف على الحل المتوصل إليه.

4. التحكيم والخبرة:

الخبرة هي ذلك الإجراء الذي بمقتضاه يلجأ أطراف النزاع إلى طرف ثالث يسمى الخبير لاستشارته في مسألة فنية تدخل في مجال اختصاصه دون إلزام الخصوم برأيه. و تشترك الخبرة مع التحكيم في كونهما من الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى حل النزاع دون اللجوء للقضاء. و أن كل من الخبير و المحكم يعينهما الأطراف المتنازعة بكل حرية. بينما تكمن أوجه الاختلاف في:

- الخبير يبدي رأيه في مسألة فنية دون النظر إلى الجانب القانوني، بينما المحكم يفصل في النزاع من حيث الواقع القانوني.
- حكم التحكيم ملزم للأطراف. بينما حل النزاع في الخبرة يتوقف على اتفاق الأطراف على قبول رأي الخبير، لأن رأي هذا الأخير يعد استشاريا و ليس ملزما.

¹ . لزهري بن سعيد، التحكيم التجاري الدولي وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقوانين المقارنة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012، ص 44.

رابعاً: شرط التحكيم و مشاركة التحكيم:

شرط التحكيم هو اتفاق يلتزم بمقتضاه طرفان على تسوية ما ينشأ بينهما من منازعات بواسطة التحكيم، وهذا الاتفاق يمكن أن ينصرف لإتفاقهم في العقد نفسه، أو لاحقاً على العقد في اتفاق مستقل عن العقد الأصلي، أو بالإحالة إلى وثيقة تتضمن اتفاق تحكيم مع وضوح هذه الإحالة¹. أي أن شرط التحكيم قد يرد في العقد المبرم بين الطرفين أو في عقد مستقل بإحالة النزاع الذي قد ينشأ في المستقبل إلى التحكيم، أي إن حدوث النزاع مسألة محتملة مستقبلاً.

مشاركة التحكيم هي اتفاق يتم بين الأطراف المتنازعة بعد قيام النزاع لعرض هذا النزاع على التحكيم، سواء أكانت المشاركة ترجمة لشرط تحكيم سابق بين الطرفين أو بعد نشوء النزاع بينهما². فمشاركة التحكيم في حقيقتها هي اتفاق مستقل بين المتنازعين بعد وقوع النزاع، دون وجود بند ينص على التحكيم في العقد الأصلي بإحالة النزاع إلى التحكيم.

و يكمن الفرق بين شرط التحكيم و مشاركة التحكيم في النقاط التالية:

- شرط التحكيم محله نزاع مستقبلي في حين مشاركة التحكيم محله نزاع سبق نشوؤه (حدث فعلاً) ما بين الطرفين.
- يرد شرط التحكيم في صورة بند من بنود العقد الأصلي أو في صورة اتفاق مستقل عنه، أما مشاركة التحكيم فتتم بعقد مستقل عن العقد الأصلي.
- يشترط في شرط التحكيم إن يتضمن تعيين المحكم أو المحكمين أو تحديد كيفية تعيينهم و إلا كان العقد باطلاً، في حين يجب أن يتضمن مشاركة التحكيم إضافة كل ذلك موضوع النزاع (الميزة الإيجابية هنا أن طبيعة النزاع أصبحت معروفة للأطراف).
- لا يمكن اللجوء إلى مشاركة التحكيم إلا إذا خلا العقد من شرط أو بند التحكيم.

¹ . أحمد إبراهيم عبد التواب، اتفاق التحكيم: مفهومه - أركانه وشروطه - نطاقه، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 23.

² . المرجع نفسه ... ص 90.

نموذج شرط التحكيم:

" كل نزاع ينشأ عن تنفيذ أو تفسير أو إلغاء أو صحة أو بطلان هذا العقد أو ما يرتبط به يتم الفصل فيه نهائيا عن طريق التحكيم وفقا لنظام.....(تحديد مركز أو نظام التحكيم)....
للتحكيم التجاري الدولي و تعديلاته".

المحور الثاني: نشأة و تطور التحكيم التجاري الدولي/المنازعات الاستثمارية

عرف التحكيم الى جانب القضاء منذ العصور القديمة، و قد كان المحكم هو صاحب الرأي المطلق فإذا وقعت خصومة احتكم إليه طرفان. فمثلا عند العرب كانت أكثر الخصومات تقع بين العرب بسبب المفاخرة والمنافرة. إن التحكيم كوسيلة المنازعات لم يعد مقتصرًا على الفصل في منازعات أطراف العقود الداخلية بل تعداه إلى لتسوية منازعات أطراف العقود الدولية سواء أكانت هذه المنازعات بين الدول بعضها مع بعض أم بين الدولة من جانب و الأفراد من جانب آخر ، أم بين الأفراد بعضهم مع بعض.

أولاً: نشأة وتطور التحكيم التجاري الدولي

التحكيم في العصور القديمة:

عرف العالم القديم نظام التحكيم كوسيلة بديلة عن اللجوء إلى القوة أو الانتقام الفردي أو الجماعي الذي كان سائداً في ذلك الوقت. وفي هذا يرى بعض الباحثين في المجال القانوني أن التحكيم يعد أعلى مراحل التطور الذي وصلت إليه الجماعات القديمة، وقد استقرت فكرة التحكيم في أذهان الناس وألّفوا الاتجاه نحوها، حتى أضحت عادة أصيلة في نفوسهم. فاليونانيون القدماء طبقوا التحكيم في مجال العلاقات الداخلية المدنية منها التجارية، حيث كان يلزم كل مواطن من مواطني أثينا أن يقوم بتسجيل إسمه في قوائم المحكمين للقيام بهذه المهمة، وكان ذلك بسبب ازدياد العبء على المحاكم الشعبية ثم قرروا جزاء على مخالفة هذا الواجب يتمثل في الحرمان من بعض الحقوق. وكانت مهمة المحكم الإصلاح بين المتخاصمين، وفي مجال العلاقات الخارجية فقد كان هناك مجلس دائم للتحكيم يتولى الفصل في المنازعات التي تقوم بين المدن اليونانية، سواء فيما يتعلق بالمسائل المدنية أو التجارية، كما عرف اليونانيون آنذاك معاهدات التحكيم الدائمة.

وفي روما أنشأ الملك وظيفة خاصة تتولى الفصل في المسائل المدنية يتولاها حاكم، والذي كان يسمع إدعاءات الخصوم ويسجلها ثم يرفع النزاع برمته إلى الحكم الذي يختاره الخصوم ليفصل في نزاعاتهم.

كما عرف البابليون والآشوريون نظام التحكيم في الخصومات التي كان يعتمد على تحكيم الآلهة والكهنة. و عند قدماء المصريين منح للأفراد حق اللجوء إلى التحكيم لفض ما ينشأ فيما بينهم من منازعات، وكان اتفاق التحكيم هو الذي يحدد أعضاء هيئة التحكيم التي تتولى التحكيم، ويحدد أيضا الإجراءات المتبعة أمام تلك الهيئة، والجزاء الذي يوقع، وكان حكم الهيئة يعتبر حكما نهائيا قابلا للتنفيذ دون الحاجة إلى عرضه على القضاء.

وكان للعرب في الجاهلية حكام يلجئون إليهم لفض منازعاتهم ممن اتصفوا بإصابة الرأي و رجاحة العقل، وممن لهم علم بأعراف القوم وتقاليدهم ومن أمثلة هؤلاء أكتم بن صيفي بن رباح، وعامر بن الظرب العدواني، وهاشم بن عبد مناف القرشي، وعبد المطلب بن هاشم جد الرسول محمد(صلى الله عليه وسلم). وقد تحاكت قريش إلى الرسول صلى الله عليه وسلم قبل بعثته، عندما تنازعت قريش في وضع الحجر الأسود في مكانه عند إعادة بناء الكعبة. كما لم يعرف العرب قبل الإسلام السلطة القضائية، و في حال وقع نزاع بين الأفراد أو بين القبائل لجئوا إلى التحكيم، وقد كان هذا التحكيم اختياريًا، كما أن تنفيذ القرار التحكيمي لم يكن إلزاميًا، بل كان يعتمد بشكل أساسي على سلطة المحكم. وكانت الإجراءات التحكيمية بسيطة وبدائية، وأساسها أن عبء الإثبات يقع على المدعي.

ثم أطلق أحد المحكمين وهو "قس بن ساعدة الإيادي" القاعدة المشهورة "الإثبات على المدعي واليمين على من أنكر"، وقد أصبح هذا القول قاعدة شرعية بناء على قول الرسول صلى هلا عليه وسلم: "البينة على المدعي واليمين على من أنكر".

كما ورد في القرآن الكريم آيتين تتصان على مبدأ التحكيم. الأولى تخص النزاعات العائلية بين الزوجين، في قوله سبحانه وتعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا)[النساء:35]. وأما الثانية

فكانت عامة لجميع المنازعات، وهي قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [النساء: 58]، ومعنى ذلك أن المحكم يمكن أن يفصل النزاع ويصدر قرار إلزاميا للفرقاء إذا لم يستطع الإصلاح بينهم. ومتى أصدر المحكم قراره أصبح هذا القرار ملزما للخصمين المتنازعين، وتعين إنفاذه دون أن يتوقف على رضا الخصمين، اتفق على ذلك جمهور الفقهاء، واعتبروا حكم المحكم كحكم القاضي.

1. التحكيم في العصور الوسطى

عرفت الممالك الأوروبية المسيحية خلال القرون الوسطى نظام التحكيم عندما كانت تلجأ في منازعاتها إلى تحكيم البابا والإمبراطور باعتبارهما سلطتين " فوق الممالك". وإن أشهر قضية عرفت في هذا الموضوع هي المرسوم البابوي الذي أصدره البابا إسكندر VI بتاريخ 1493-09-26 إثر وقوع صراع حاد بين إسبانيا والبرتغال حول المناطق المكتشفة بقارة أمريكا الجنوبية والذي سعى من خلاله إقرار تقسيم عادل يرضى الطرفين المتنازعين. ومع مطلع القرن 16 وظهر **الدولة الحديثة** المستنقاة ذات السلطة المطلقة بدأ التحكيم يتراجع قليلا بين الدول الأوروبية نتيجة تمسكها المفراط بسيادتها فقد كانت هذه الدول تعتبر التحكيم بمثابة إجراء يمس بسيادتها التي ظلت لفترة طويلة الهاجس الأكبر لها. وكانت الخلافات الكبرى تجري تسويتها بين الدول بواسطة الوسائل السياسية أي بالتفاوض الدبلوماسي.

3. التحكيم في العصر الحديث.

تعد البداية الحقيقية لنظام التحكيم اعتبارا من السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وذلك بتوقيع معاهدة الصداقة التجارية والملاحة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سنة 1749 والتي تسمى **(بمعاهدة جاي)**، والتي نصت صراحة على اللجوء إلى التحكيم في صورة لجان مختلطة لتسوية الخلافات التي نصت عليها.

هذه المعاهدة ساعدت في تطور نظام التحكيم في إطار العلاقات الدولية، حتى أنه خلال الفترة من تاريخ توقيع المعاهدة وحتى بدايات القرن التاسع عشر تم تشكل نحو 177 محكمة تحكيم

أطلق عليها اسم لجان المطالبات المختلطة Mixed claims commissions وقد تناولت هذه اللجان بالنظر في العديد من المنازعات الخاصة بمطالبات الأفراد وأخرى تتعلق بمسائل سياسية وأخرى بشأن النزاع على الحدود، كما أنشأت خلال هذه الفترة أيضا عدة محاكم دولية أطلق عليها محاكم اللجان المختلطة Mixed Commissions court وذلك بموجب اتفاقيات خاصة بمحاربة تجارة الرقيق الإفريقي.

ويعتبر تحكيم الألباما Alabama أبرز مثال على التحكيم الدولي الحديث و اصطباغه بالصيغة القضائية في سنة 1872 ويتلخص موضوع تحكيم الألباما في أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت باتهام بريطانيا بانتهاك مبدأ الحياد خلال الحرب الأهلية الأمريكية، حيث قامت بريطانيا ببناء سفن للولايات المتحدة الأمريكية الجنوبية وذلك مساعدة منها في الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية الشمالية. و تم الاتفاق بين الدولتين بموجب معاهدة واشنطن سنة 1871 على قواعد معينة بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة فقد بادرت الدولتان إلى تكوين محكمة تحكيم أصدرت حكما في هذه القضية الشهيرة بإدانة بريطانيا في 1872.

وبعد تحكيم الألباما انتشرت حالات اللجوء إلى التحكيم الدولي بصورة واضحة وأصبحت المعاهدات الثنائية والجماعية تتضمن نصوصا تتعلق بشرط اللجوء إلى التحكيم، كما قام مجمع القانون الدولي والذي أنشأ عام 1873 بالدراسات العلمية القيمة في موضوع التحكيم الدولي مما كان له الأثر في وضع لائحة لإجراءات التحكيم اتفاقية النقل الدولي بالسكك الحديدية والمنعقدة عام 1890. ثم حقق التحكيم الدولي خطوة مهمة وذلك خلال اتفاقية لاهاي 1899. حيث سعت وفود الدول لإنشاء محكمة دولية حقيقية تفتح أبوابها للدول كافة وبالفعل وافق مؤتمر لاهاي في 29 أكتوبر 1899، على الاتفاقية الخاصة بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية بواسطة المساعي الحميدة والوساطة والتحكيم وضمنت الاتفاقية النص صراحة على إنشاء محكمة دولية دائمة للتحكيم أطلق عليها المحكمة الدائمة للتحكيم.

وجاء مؤتمر لاهاي الثاني سنة 1907، وقام بتعديل بعض نصوص الاتفاقية الأولى ووضع قواعد جديدة بشأن محكمة التحكيم الدائمة وأصدرت المحكمة الدائمة للتحكيم أول حكم لها في

1902/10/14 بشأن نزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك، وفي 1909 أصدرت حكما في القضية الخاصة بمصايد الأطلنطي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

4. التحكيم بعد الحرب العالمية الأولى

في أعقاب الحرب العالمية الأولى سعت الدول إلى إنشاء تنظيم دولي بهدف تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، خاصة بعد أن عانى العالم من ويلات الحرب و الخسائر المترتبة عليها. ونجحت الدول في إنشاء عصبة الأمم Société des Nations عقب مؤتمر باريس للسلام 1919. وقد ورد النص صراحة في الفقرة الأولى من المادة 13 من عهد عصبة الأمم على: "اتفاق أعضاء العصبة على أنه كلما ثار نزاع بينهم يرون أنه قابل للتسوية بطريق التحكيم أو القضاء، وكان هذا النزاع لم يمكن تسويته بدرجة مرضية بالطريق الدبلوماسي فإنهم يعرضون الموضوع برمته على التحكيم أو القضاء". وفي عام 1920 وضعت عصبة الأمم إطار لنظام قضائي دولي وذلك بإنشاء محكمة عدل دولية دائمة. وفي عام 1924 نجحت عصبة الأمم في التوصل إلى الموافقة على بروتوكول جنيف للمساعدة المتبادلة وعدم الاعتداء، والذي يقوم على مبدأ مؤداه (الأمن بدون تحكيم) وبموجب هذا البروتوكول تحقق مبدأ اللجوء الإلزامي إلى التحكيم إلا أن هذا البروتوكول لم يحقق الهدف المرجو لرفض بعض الدول له وعدم إستيفائه للإجراءات الشكلية الخاصة بالتصديق عليه وبالتالي نفاذه.

ولم تتوقف مساعي عصبة الأمم في سبيل إرساء وتحقيق مبدأ اللجوء إلى التحكيم إلى أن توصلت في 26 سبتمبر 1928 إلى الموافقة على ميثاق عام للتحكيم في صورة اتفاقية عامة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية. ذلك الميثاق كان المعين الحقيقي لفكرة اللجوء للتحكيم كان في الاتفاقيات الثنائية ومنها معاهدة التحكيم والتوفيق بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في 27 أغسطس 1929.

5. التحكيم بعد الحرب العالمية الثانية:

سعت دول العالم إلى إقامة منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الأمن والسلام بعد أن فشلت عصبة الأمم المتحدة في تحقيقه. وكان من أبرز أهداف المنظمة هو

تحقيق السلام العالمي وذلك بتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، وهو ما نصت عليه المادة الأولى من الميثاق. وفي 21 نوفمبر 1947 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة للقانون الدولي بهدف تقنين وتطوير وتوحيد القانون الدولي، وكان موضوع التحكيم الدولي من الموضوعات التي حظيت بعناية واهتمام اللجنة إلى أن انتهت اللجنة في عام 1958 إلى وضع نموذج لقواعد إجراءات التحكيم التجاري الدولي. ليكون دليلاً ومرشداً للدول عند التوقيع على تعهدات باللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي.

وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بنشأة وتطور التجارة الدولية وساعد على انتشارها وتزايد معدلاتها ظهور الشركات المتعددة الجنسية وعمليات الاندماج. وقد استعانت معظم دول العالم واخصها الدول النامية برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشأتها الإنتاجية والاقتصاديات الوطنية، خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. واخذ المجتمع يلجأ إلى التحكيم واجدا فيه الأمان.

ومن اجل ذلك أخذت اتفاقيات التحكيم الدولية تبصر النور، و من أهمها:

- اتفاقية نيويورك لعام 1958 المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية. والتي تمت تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.
- الاتفاقية الأوروبية بخصوص التحكيم التجاري الموقعة في جنيف عام 1961 والترتيبات المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية عام 1962.
- الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات عن طريق التحكيم المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقعة عام 1965 برعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي أنشأت مركزاً للتحكيم هو ICSID.
- اتفاقية موسكو لعام 1972 بخصوص تسوية المنازعات عن طريق التحكيم بين الدول الاشتراكية.
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى الموقعة عام 1974.

ثانياً: المنازعات الاستثمارية

1. تعريف المنازعات الاستثمارية:

يقصد بالنزاع الدولي خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما.

وعرّفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي النزاع على أنه: "خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين".

والمنازعة تعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الطرف الآخر في المسألة محل النزاع. أو إنكارها أصلاً أو تفسيرها تفسيراً يعاكس أو يغير أو يناقض أو يزيد على تفسير الطرف الأول، أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية أو كلاهما لإثبات ذلك.

والمنازعة كركن جوهري في المنازعات الدولية، قد تتخذ أشكالاً متعددة منها:

- عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين،
- اعتراض طرف من الأطراف على إجراء أو رأي لطرف آخر بخصوص موضوع النزاع،
- إنكار ادعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني،
- تفسير أحد الأطراف موضوع النزاع تفسيراً يغير تفسير الطرف الآخر.

أما المقصود بفرض المنازعات الاستثمارية هو: تسوية الخلافات الناشئة أو المحتمل نشوئها بين أطراف الاتفاقية الثنائية الاستثمارية أو أطراف عقد الاستثمار أو عقد الامتياز، بالطرق والسبل المحددة بإرادتهم من خلال الاتفاقية الدولية أو الثنائية، أو العقد من خلال القضاء الوطني، أو الطرق الودية، أو التحكيم الداخلي أو الدولي.

2. طبيعة منازعات الاستثمار :

تختلف اسباب منازعات الاستثمار بحسب قانون الدولة المرخصة للاستثمار ، وبحسب طبيعة ونوع العلاقة التي تربط المستثمر مع الطرف الاخر (الدولة المضيفة للاستثمار، جهات حكومية ، مستثمر اخر ،مواطن من الدولة المضيفة للاستثمار)

أ. النزاع بين المستثمر والدول المضيفة للاستثمار: تظهر في حالتين:

الحالة الأولى:

- في حال تعذر منح المستثمر الامتيازات والضمانات والإعفاءات المقررة بموجب الاتفاقية، أو القانون الاستثماري أو العقد.
- قيام الدولة بالحجز على أموال المشروع أو مصادرتها، دون أمر قضائي، أو التأميم دون مسوغ قانوني.
- إعلان حالة طوارئ في الدولة التي يقع فيها المشروع الاستثماري، مما يؤدي إلى تضرر عمل المشروع.

الحالة الثانية:

- مخالفة المستثمر لشروط الترخيص أو العقد أو الاتفاقية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام السلطة المرخصة بإصدار قرارات ضد المستثمر مثل :
 - ✓ تقصير مدة أي من الميزات الممنوحة للمشروع أو حجمها (من كهرباء، ضرائب...).
 - ✓ إلغاء الميزات كلياً أو جزئياً.
 - ✓ إلغاء ترخيص الاستثمار.
- مخالفة المستثمر لواجباته وفق الترخيص الممنوح:
 - ✓ عدم مباشرة العمل بالمشروع خلال المدة المحددة قانوناً.

✓ او مثلاً إخفاقه في رفع تقارير دورية عن سير عمل تنفيذ المشروع للسلطة المرخصة المختصة خلال المدة المحددة قانوناً.

✓ أو عدم مسك سجل منظم يدون فيه أصول المشروع والمواد المستوردة المعفاة من الرسوم والضرائب.

ب. النزاع بين مستثمر ومستثمر:

يحدث هذا النزاع غالباً في المشاريع الاستثمارية العائدة لأكثر من شخص سواء تم الترخيص من البداية لأكثر من مستثمر أو لاحقاً. مع قيام أحد المستثمرين المرخص لهم بإبرام عقد مع شريك أو شركاء آخرين ووافقت السلطة المرخصة على ذلك. ومن خلال التنفيذ تقوم منازعات كثيرة تتعلق بكيفية إدارة المشروع الاستثماري أو التصرف فيه، أو توزيع أرباحه أو الرغبة في زيادة الشركاء أو خروج أحدهم.

ج. النزاع بين الجهة المرخصة للمستثمر ومواطني:

المشاريع الاستثمارية المصادقة بواسطة السلطات المختصة، والعقود والاتفاقيات الموقعة يمتد أثرها إلى جهات حكومية أخرى مثل: الجمارك، المالية، الدوائر العقارية وغيرها. ومن المعلوم أن هذه المشاريع تحتاج إلى أراضي لإقامة المشاريع عليها، وغالباً ما تظهر نزاعات بين المشاريع الاستثمارية ومواطني حول ملكية أراضي المشروع المخصص من قبل السلطة المختصة بترخيص المشروع الاستثماري، أو نطاق حدوده. وعادة ما تظهر المنازعات بين سلطات الدولة المضيفة للاستثمار والمواطنين بسبب نزع ملكية الأراضي وتخصيصها للمستثمرين قبل حسم النزاع مع صاحب الأرض.

د. نزاع بين دولة ودولة:

وهذا يتعلق بوجود اتفاقية ثنائية استثمارية، ويحدث نزاع بشأن إخلال احد الطرفين بنودها، أو نزاع بشأن عقد استثمار لمستثمر في دولة مضيفة للاستثمار، وفي حال فشلت الدولة المضيفة للاستثمار في تسوية النزاع أو رفضت الدولة المضيفة للاستثمار تنفيذ الحكم التحكيمي، في هذه الحالة تستطيع الدولة - دولة المستثمر وفقا لنظرية الحماية الدبلوماسية أن تدعي على الدولة المضيفة للاستثمار-.

3. اشكالية التعريفات في قوانين الاستثمار الوطنية والاتفاقيات الاستثمارية والتي تكون

سببا للنزاعات:

تعد مسألة إصدار أي قانون استثمار هو مسؤولية وطنية بكل المعاني لأنه يحمل في طياته مفتاح التنمية الوطنية والمستدامة بيد ، ونتائج مادية ومعنوية عن أي إخفاق او نزاع مع المستثمرين وخاصة اذا كانت الأسباب تعود إلى أخطاء في كتابة العقود، او الى تضارب وتداخل للقوانين المحلية، أو التسرع في انهاء وفسخ العقود مع المستثمرين، او تجاهل لمعيار ازدواجية الجنسية عند بعض المستثمرين، او عدم تضمين العقود مثلاً مسؤولية الإضرار بالبيئة والناجمة عن مشروع الاستثمار الخ. من هنا أهمية إخضاع العقود الاستثمارية والقوانين الاستثمارية الى الجهات القانونية المختصة.

لذلك ،أن أي قانون استثمار يجب ان يهدف ويراعي الأمور التالية:

- التعريفات الضرورية في قانون الاستثمار (مثل تعريف الاستثمار، رأس المال، المستثمر).
- الأهداف المنتظرة من القانون.
- مجالات وحقوق الاستثمار.
- طرق والية تسجيل المشاريع الاستثمارية الجديدة.

- حقوق وواجبات كل من المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار.
- فض المنازعات.
- المبادئ العامة التي تحكم الاستثمار.

بحيث لا يمكن لاحد الطرفين المتعاقدين ، ان يثير اعتراضا في اي مرحلة من اجراءات التحكيم او تنفيذ قرار تحكيمي بدعوى ان مستثمر الطرف الاخر في النزاع قد حصل على تعويض يغطي جزئيا أو كليا خسائره بموجب تأمين.

تتخذ هيئة التحكيم قراراتها استنادا للقانون الوطني للطرف المتعاقد ، الطرف في النزاع الذي يتم الاستثمار في اقليمه وكذا القواعد المتعلقة بتنازع القوانين واحكام هذا الاتفاق والاتفاقات الخاصة التي تكون قد ابرمت بشأن الاستثمار وكذا مبادئ القانون الدولي.

تعتبر قرارات التحكيم نهائية وملزمة بالنسبة لطرفي النزاع ويلتزم كل طرف متعاقد بتنفيذها طبقا لقانونه الوطني.

ملاحظة:

وجود شرط التحكيم في العقد الاستثماري: اذا تمسكت الدولة بحصانتها القضائية على الرغم من إدراج شرط التحكيم ، أمام الهيئة التحكيمية، فان جانبا من الفقه وأيضاً الأحكام القضائية. تعتبر ان هذا التمسك بالحصانة لا قيمة له، إذ أن قبول الدولة لشرط التحكيم يعتبر بمثابة تنازلا من الدولة عن حصانتها أمام المحكم الذي قبلت الخضوع الاختياري لقضائه (الخاص).

ولان القول بعكس ذلك، يتعارض مع مبدأ حسن النية المطلوب بصدد تنفيذ الالتزامات التعاقدية. بينما ذهب جانب اخر من الفقه الى القول بأن الحصانة القضائية ميزة لا تتمتع بها الدولة الا في مواجهة قضاء دولة اخرى. ولان التحكيم لا يعد قضاء خاضعا لسيادة أية دولة من الدول، بل هو قضاء خاص.

المحور الثالث: مصادر و أنواع التحكيم التجاري الدولي

برز التحكيم التجاري الدولي في صورة تنظيمات تشريعية تحكمها نصوص و قواعد محددة. سواءا من خلال القوانين الوطنية في شكل مصادر محلية. أو من خلال المعاهدات المختلفة التي أوضحت الأسس و الضوابط التي تحكمه من الناحية الدولية في شكل مصادر دولية. أو فيما يتعلق بالإجراءات أو القانون الواجب التطبيق في شكل مصادر خاصة. كما ينقسم التحكيم إلى عدة أنواع لتغطية كافة المنازعات وخيارات الأفراد و المؤسسات الاقتصادية.

أولاً: مصادر قانون التحكيم التجاري الدولي

1. المصادر الوطنية:

أ - قانون الإجراءات المدنية و الإدارية

ب - القوانين الخاصة: مثل ما تنص عليه المادة 17 من قانون الاستثمار الجزائري على أنه: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة و التحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص". يتضح من نص المادة أن المبدأ هو اختصاص المحاكم الجزائرية، أما الاستثناء فهو اللجوء إلى التحكيم الدولي.

و علما أن طرق اللجوء إلى التحكيم تختلف، كما يلي:

- الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و دولة معينة تخص بالتحكيم في مجال الاستثمار.
- مصادقة الجزائر على معاهدة متعددة الأطراف تتعلق بالتحكيم في مجال الاستثمار. مثل اتفاقية واشنطن لسنة 1965 التي أنشئت مركزا دوليا للفصل في منازعات الاستثمار.

- أن يتم إبرام اتفاق الدولة الجزائرية و المستثمر الأجنبي ينص على طريقتين: إما شرط التحكيم الذي يتضمن إدراج شرط في الاتفاق باللجوء إلى التحكيم في حالة نزاع محتمل يقوم بينهما، أو مشاركة التحكيم الذي يتضمن اشتراط اللجوء إلى التحكيم بعد وقوع النزاع فعلا و يكون منفصلا عن الاتفاق.

2. المصادر الدولية:

ظهر التحكيم التجاري الدولي في صورة تنظيم تشريعي محكوم بنصوص و قواعد محددة في المعاهدات المختلفة التي أوضحت الأسس و الضوابط التي تحكمه من الناحية الدولية، سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو القانون الواجب التطبيق.

- أ - **الاتفاقيات الثنائية:** المعاهدات الثنائية بين الدول والتي تتضمن بنودا خاصة بتسوية المنازعات التي تثار بشأن تنفيذ الاتفاقيات الدولية عن طريق التحكيم.
- ب - **الاتفاقيات المتعددة الأطراف:** الاتفاقيات الجماعية بين الدول مثل:

- بروتوكول جنيف لسنة 1923.
- اتفاقية جنيف لسنة 1927.
- اتفاقية نيويورك لسنة 1958.
- الاتفاقيات ما بعد 1958.

3. المصادر الخاصة: وهي المصادر التي كونتها مؤسسات التحكيم الدولية والمحكمين

الدوليين خارج أي إطار الدول عن طريق الممارسة. ويمكن حصر هذه المصادر في:

- أ - **الاتفاقيات النموذجية للتحكيم:** وهي وثائق موضوعة أساسا من طرف هيئات ومؤسسات متخصصة في التجارة الدولية. وتأخذ هذه الاتفاقيات شكل اتفاقات متعددة الأطراف تضم جمعيات مختلفة تتضمن "عقود نموذجية" أو تضع شروطا عامة خاصة لكل عقد من عقود التجارة الدولية.

- ب - **تنظيمات مؤسسات التحكيم:** هذه التنظيمات يتم وضعها من طرف مراكز دائمة للتحكيم التجاري الدولي التي تختص بالفصل في منازعات التجارة الدولية.

جـ - القرارات الفاصلة في النزاعات التجارية الدولية الصادرة عن المحكمين الدوليين ومؤسسات التحكيم الدولية. هذه القرارات تشكل ما يشبه نوع من السوابق القضائية في مجال التجارة الدولية، والتي يمكن الرجوع إليها بتطبيق مضمونها على نزاعات مشابهة معروضة على جهات التحكيم التجاري الدولي.

ثانيا: أنواع التحكيم التجاري الدولي

نظرا للأهمية المتزايدة لنظام التحكيم على الصعيدين الدولي والداخلي، باعتباره الوسيلة المثلى لحل المنازعات بالطرق السلمية بعيدا عن سلك القضاء، إضافة إلى رغبة الدول في تشجيع الاستثمار، لذلك ظهرت الحاجة لوجود عدة أنواع للتحكيم لتغطي كافة المنازعات وخيارات الأفراد، فمن ناحية قد يكون التحكيم حرا وقد يكون مؤسسيا، وقد يكون اختياريا وقد يكون إجباريا وأخيرا قد يكون التحكيم وطنيا وقد يكون دوليا.

1. التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي

أ - التحكيم الحر(الخاص): هو ذلك التحكيم الذي يعطي الحرية الكاملة للخصوم في تحديد القواعد والإجراءات التي يتبعها المحكم الذي تم اختياره من قبلهم، للفصل في النزاع المطروح عليه وفقا لهذه القواعد¹. سواء كانت إجرائية أو موضوعية وفي المكان الذي يحددهونه بما لا يتعارض مع القواعد الآمرة أو النظام العام.

وقد ظهر التحكيم الحر قبل ظهور التحكيم المؤسسي، وفيه يعطي حرية كبيرة للأفراد في اختيار المحكمين الذين يضعون فيهم ثقتهم اعتمادا على خبرتهم في حل النزاع. وقد تكون القواعد

¹ . جارد محمد، دور الإدارة في التحكيم التجاري الدولي-دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق-جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص13.

والإجراءات المتبعة لحل النزاع أكثر مرونة وواقعية عنها في قواعد التحكيم المؤسسي. كما أن عامل السرية والسرعة في حل النزاع، قد يكون أكثر ما يميز هذا النظام، إضافة إلى أن الاعتماد على مؤسسة أو هيئة لحل النزاع القائم، قد يأتي بكثير من القواعد والإجراءات التي قد تكون على عكس توقعات الأفراد. والتي قد تساعد على إطالة زمن التحكيم لتأخر فهم الخصوم لها وما يتبعها من تحضير مستندات، ودفع تستطيع الرد على هذه القواعد والإجراءات.

ب - التحكيم المؤسسي: هو ذلك التحكيم الذي تتولاه هيئات ومنظمات دولية أو وطنية، وفق قواعد وإجراءات موضوعية ومحددة سلفا، تحددها الاتفاقيات الدولية أو القرارات المنشئة لهذه الهيئات. وقد شاع انتشار مراكز التحكيم، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وزادت أهميتها بعد انتشار الاقتصاد الحر و تزايد حركة التجارة الدولية¹ بشكل متسارع وصولا لمرحلة العولمة. ومن هذه المراكز ما هو متخصص في مجال معين كتجارة القطن أو الحبوب مثلا، ومنها ما هو عام يتولى التحكيم في مختلف أوجه النشاط التجاري، ومنها ما هو وطني مثل غرفة التحكيم بباريس، ومنها ما هو دولي كغرفة التجارة الدولية بباريس (CCI) ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري.

تلك المؤسسات تتصف بالتخصص والدوام، لأن التحكيم هو وظيفتها الوحيدة، وهي أيضا دائمة لأنها لا تقف عند عملية تحكيم بعينها بل هي مستمرة لتلقي ما يعهد إليها من عمليات تحكيمية. ولقد أصبح التحكيم المؤسسي هو الأساس في مجال التجارة الدولية، فالأطراف عادة ما يفضلون الاستعانة بأنظمة التحكيم المؤسسي. لما تكفله من تنظيم مسبق ومفصل لمعظم مسائل التحكيم، مما يمكنهم من تفادي مسألة عدم الخبرة في وضع قواعد وإجراءات التحكيم، واستهلاك مزيدا من الوقت في الاتفاق على هذه القواعد كما هو الحال في نظام التحكيم الحر. هذا فضلا عن الإمكانات الإدارية والمالية والتنفيذية التي تتمتع بها تلك الهيئات وتضعها بين أيدي الأفراد والشركات، زيادة على ذلك الخبرة التي تتمتع بها تلك الهيئات نظرا لوجود قواعد عملية وواقعية تم تجربتها وثبت نجاحها في العديد من المنازعات التي تم الفصل فيها.

¹ . سمير جاويد، ...مرجع سبق ذكره، ص33.

2. التحكيم الاختياري والتحكيم الإجباري:

أ - **التحكيم الاختياري:** يكون التحكيم اختياريًا متى كان للأفراد حرية كاملة في طرح نزاعاتهم في مسألة معينة أمام القضاء أو الاتفاق على عرضها أمام هيئة التحكيم، موضحين في اتفاقهم كيفية قيام التحكيم وإجراءاته وكيفية تعيين المحكمين.

وعلى صعيد التجارة الدولية فالأمر الغالب هو التحكيم الاختياري. إذ تتعالى الأصوات بتحقيق مبدأ سلطان الإرادة على وجه يشمل كافة التعاملات بما فيها الاتفاق على التحكيم. وقد سعت الدول إلى توحيد قواعد التحكيم فيما بينها حتى ظهر ما يسمى **بالقانون النموذجي** و القواعد الموحدة للجنة القانون التجاري الدولي بالأمم المتحدة. وقد لاقت قواعد هذا القانون قبولًا كبيرًا من المجتمع الدولي، إذ أن القانون قد قدم للتجارة الدولية نظامًا قانونيًا موحدًا يتلافى عدم ملائمة القوانين المحلية لنظم وإجراءات التحكيم في التجارة الدولية.

ب - **التحكيم الإجباري:** في هذا النوع من التحكيم تنعدم إرادة أطراف النزاع، سواء فيما يتعلق باللجوء إليه، أو فيما يتعلق باختيار الجهة التي تباشره، ويصبح التحكيم نظامًا مفروضًا عليهم. وفي معظم الأحيان يطبق التحكيم الإجباري بناءً على قاعدة آمرة تتعلق بالنظام العام، والتي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها¹.

والتحكيم الإجباري قد يأخذ صورتين، فهو إما أن يكتفي المشرع بفرض التحكيم ويترك للخصوم حرية اختيار المحكم وتعيين إجراءات التحكيم، وإما أن يتدخل المشرع في وضع تنظيمًا إلزاميًا لإجراءات التحكيم ككل، فلا يكون لإرادة الخصوم أي دور في التحكيم.

وعلى الصعيد الدولي فقد يظهر التحكيم الإجباري في بعض الاتفاقيات الدولية أو في صورة شروط عامة يجب إتباعها في بعض المجالات، كما هو الشأن في الشروط التي وضعها مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (**كوميكون**): وهي منظمة اقتصادية تأسست في 25 جانفي سنة

¹ . أنظر في ذلك: أحمد أبو الوفاء، التحكيم الاختياري و الإجباري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 331/330.

1949. وكانت تضم الاتحاد السوفيتي سابقا، ألمانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام.) في العام 1968 وهي تلك التي تحكم بيوع البضائع بين منظمات التجارة الخارجية في بلدان الكوميكون.

3. التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي:

أ - التحكيم الداخلي: هو ذلك النوع من التحكيم الذي تتصل فيه جميع عناصره بدولة واحدة دون غيرها. وذلك من حيث موضوع النزاع، جنسية الخصوم، جنسية المحكمين، القانون الواجب التطبيق، المكان الذي يجري فيه التحكيم. وهنا يطبق القانون الوطني ولا تثار مشكلة بالنسبة لقواعد تنازع القوانين أو كيفية تنفيذ الأحكام الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للتحكيم الأجنبي.

ب - التحكيم الدولي : يكون التحكيم دوليا إذا كان موضوعه نزاعا يتعلق بمصالح التجارة الدولية. والذي يكون لأحد أطرافه على الأقل موطن أو مقر بالخارج. خاصة مع تنامي العلاقات التجارية بين الدول وازدهار المشروعات الاستثمارية وتعدد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار وضمان الاستثمار.

ومن أهم العناصر التي تحدد الفرق بين التحكيم الدولي والتحكيم الداخلي:

- موضوع النزاع
- جنسية الأطراف
- القانون المطبق للفصل في النزاع
- مكان التحكيم

المحور الرابع: قواعد سير التحكيم التجاري الدولي

تعتبر إجراءات التحكيم بسيطة ، لتسهيل سير العملية التحكيمية و الوصول الى حكم تحكيمي يتسم بالعدالة و الموضوعية. لذلك من الممكن أن يحددها أطراف النزاع بأنفسهم. و لكن في العادة تكون لمؤسسة التحكيم إجراءاتها الخاصة التي يتفق عليها الأطراف عندما يختارون هذه المؤسسة ، و في أي من الحالتين السابقتين لا يمكن للأطراف ألا يأخذوا في الاعتبار النظام العام و القواعد الإلزامية في القانون الإجرائي و اجب التطبيق بشأن التحكيم .[و تجدر الإشارة إلى أنه كلما كان التحكيم معقدا كلما كانت الإجراءات أكثر تعقيدا، و هناك بعض قضايا التحكيم تستغرق سنوات لتسويتها.

أولا: إجراءات التحكيم التجاري الدولي

إجراءات التحكيم التجاري الدولي يجب أن تكون بسيطة و سهلة، هذه الإجراءات من الممكن أن يتم تحديدها من قبل أطراف النزاع بأنفسهم. ولكن جرت العادة أن تكون لمؤسسة التحكيم إجراءاتها الخاصة التي يتفق عليها الأطراف عند الاتفاق على اختيار هذه المؤسسة. و في كلتا الحالتين لا يمكن للأطراف ألا يأخذوا في الاعتبار النظام العام و القواعد الإلزامية في القانون الإجرائي و اجب التطبيق بشأن التحكيم.

إضافة إلى أنه كلما كان التحكيم معقدا كلما كانت الإجراءات المطبقة أكثر تعقيدا، ما قد يؤدي إلى زيادة مدة القضية محل النزاع لغاية الحكم فيها، فهناك بعض قضايا التحكيم تستغرق سنوات لتسويتها.

1. القانون الواجب التطبيق بشأن إجراءات التحكيم

المتعارف عليه في المجال ككل أن راس المال يبحث عن البيئة الآمنة. ذلك ما يجعل المستثمرين في حاجة إلى استثمار أموالهم في بيئة تتميز بنوع من الأمن القانوني، الأمر الذي يمنحهم رؤية واضحة بخصوص التشريع الواجب التطبيق و الذي يطمئنهم بخصوص حل نزاعاتهم في حال وقوعها.

و يتوقف القانون الإجرائي واجب التطبيق على مكان التحكيم، و يكون هو القانون الوطني لمحل التحكيم الذي يجب أن يتم الاتفاق عليه بين الأطراف. وفي العادة تضمن مؤسسة التحكيم شرطاً في اتفاقها النموذجي بشأن القانون الإجرائي واجب التطبيق، علاوة على ذلك لا يمنع تطبيق قانون وطني معين المحكمين من مقابلة أو الاستماع إلى شاهد في أي دولة أخرى.

و هناك اتجاه ثان يفترض أن المحكمين يجب أن يتوصلوا إلى القانون واجب التطبيق بتطبيق المبادئ العامة المعترف بها على الصعيد الدولي لقواعد تنازع القوانين التي سترشدهم إلى القانون الأكثر ارتباطاً بالعلاقة بين أطراف النزاع و هذا الاتجاه شائع جداً في عالم التحكيم التجاري الدولي.

2. تشكيل هيئة التحكيم

تباشر هيئة التحكيم اختصاصها بحضور طرفي النزاع، و في حالة ما تخلف أحدهما عن حضور إحدى الجلسات، أو عن تقديم ما طلب منه من مستندات يجوز لهيئة التحكيم الاستمرار في إجراءاتها، و إصدار حكم في النزاع المطروح تستند فيه إلى ما توافر لديها من عناصر إثبات.

ويحكم تشكيل هيئة التحكيم مبادئ أساسيين:

- أن تكون إرادة الخصوم هي المرجع الأول في اختيار الهيئة. فإذا اتفق الأطراف على طريقة اختيار المحكمين، فإنه يجب الالتزام بما تم الاتفاق عليه، و غالباً ما يختار الخصم محكماً يكون هناك تقارب بينهما في الآراء و على دراية بموقفه أكثر من القاضي. و أن الثقة في حسن تقدير المحكم و عدالته و حياديته هي أهم بواعث الاتفاق على التحكيم .
- مراعاة المساواة بين طرفي النزاع من حيث اختيار المحكمين. فلا يكون لأحدهما أفضلية على الآخر بمعنى أنه لا يجوز أن يسند إلى أحدهما اختيار جميع المحكمين دون الآخر.

و تقوم هيئة التحكيم بسماع شهادة الشهود دون تحليفهم اليمين. كما أن بوسعها تعيين خبيراً أو أكثر لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي في موضوع النزاع، حيث تقوم بدورها بإخطار طرفي النزاع بما

تضمنه التقرير مع إتاحة الفرصة لهما لإبداء ما قد يبدو لهما من ملاحظات على ما ورد بهذا التقرير.

كما أنه يمكن لهيئة التحكيم أن تقرر عقد جلسة بحضور طرفي النزاع لسماع و مناقشة الخبير فيما ورد ضمن التقرير الذي أعده. مع كفالة الحق لكل من الطرفين في الاستعانة بخبير أو أكثر لتنفيذ ما جاء بتقرير الخبير المنتدب بواسطة هيئة التحكيم ما لم يتفق طرفين التحكيم على خلاف ذلك.

وتقوم هيئة التحكيم بإصدار حكمها مكتوبا مشملا على: أسماء الخصوم و عناوينهم، وكذا أسماء المحكمين وجنسياتهم و صفاتهم، وصورة من اتفاق التحكيم مع ملخص لأقوال و طلبات و مستندات الخصوم ومنطوق الحكم و تاريخه و مكان إصداره، وتسلم هيئة التحكيم صورة من حكم التحكيم للطرفين موقعة من المحكمين الموافقين عليه خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ صدوره.

أ — إختيار المحكمين

المحكم هو شخص يتمتع بثقة الخصوم، تم اختياره للفصل في خصومه قائمة بينهم. و قد يتم تعيينه من جانب المحكمة إذا كان التشريع يجيز ذلك للقيام بمهامه، ولما كان حكم المحكم بمثابة قضاء على الخصوم فلم يترك المشرع لهم الحرية الكاملة في اختياره، وإنما قيدها ببعض القيود رعاية لهم.

ونظرا لأهمية الدور الذي يقوم به **المحكم** تم منحه سلطات واسعة تمكنه من الفصل في موضوع النزاع بإصدار حكم ملزم للمحتكمين. وهو يمارس تلك السلطات من اللحظة الأولى التي يصدر فيها موافقته على قبول مهمة التحكيم، كما يستمدّها من اتفاق المحتكمين الذين يحددون سلطاته في صلب اتفاقهم. أو يحيلون الأمر إلى نظام تحكيم أو مركز تحكيم أو قانون تحكيم في دولة ما، و بالتالي فإن سلطات المحكم يستمدّها بعد ذلك من هذا النظام أو ذلك القانون.

ملاحظات:

➤ التحكيم أداة فعالة في تسوية المنازعات دون اللجوء إلى القضاء، لأن مهمة التحكيم يتم إسنادها إلى أفراد يطلق عليهم ” المحكم أو المحكمين ” و يجري اختيارهم بواسطة أطراف النزاع، و ذلك انطلاقاً من الثقة التي يتمتعون بها في قدرتهم على حسم النزاع ، أو انطلاقاً من التخصص الفني الذي لا يتوافر لغيرهم ، مما يجعلهم أقدر من الآخرين على فهم المسائل المعروضة عليهم. تعيين المحكم أو المحكمين يكون كما يلي:

أولاً (تعيين المحكم مباشرة من قبل الأطراف).

ثانياً: (التعيين بالرجوع إلى نظام تحكيمي).

ثالثاً: (التعيين بالرجوع إلى القاضي).

➤ نجاح الإصلاح (تسوية النزاع) مرهون بمهنية المحكمين، و على الأقل يجب أن تكون لهؤلاء مصداقية تجاه الأطراف و هذه المصداقية تقتضي أن يكونوا أكفاء، نزهاء ، نشطاء منظمين ، و أن تكون أتعابهم في الحدود المعقولة.

➤ تراعى سلطة التعيين أو المحكمة الاعتبار التي من شأنها ضمان اختيار محكم مستقل ومحايد. وأن تأخذ بعين الاعتبار أنه من المستحسن ألا يكون المحكم من جنسية أحد الأطراف، ومؤدى ذلك اختيار محكم من جنسية أحد الأطراف يكون صحيحاً متى توافرت فيه الحيادية و الاستقلال، فلا يمنع أي شخص من العمل كمحكم، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

➤ يسعى المحكمين دائماً إلى الحرص على الحيادية و عدم الاستجابة لأية ضغوط خارجية. على الرغم من أن أحكام المحكمين تقتصر إلى التسبيب و الشفافية الإجرائية التي تميز القضاء الطبيعي، غير أن هذه الأمور بذاتها هي التي توفر الطابع العملي للتحكيم كحل سريع و مرن يساعد على تدعيم تطور وزيادة معدلات التجارة الدولية.

ب - عزل المحكم

لا يجوز عزل المحكم إلا بتراضي الأطراف جميعا، و هذه القاعدة تتماشى مع إرادة الأطراف، التي يقوم أساسا عليها التحكيم التجاري.

ج - وفاة المحكم أو استقالته

في حال توفي المحكم أو استقال أو زالت صفته، فلا يتقيد المحكم الجديد إلا بالأحكام القطعية التي صدرت في شق من النزاع. أما الشق الآخر الذي لم يصدر فيه حكم في الموضوع، فإنه يتعين بشأنه إعادة سماع المرافعة الشفوية التي سبق تقديمها من جديد، على اعتبار المحكم الجديد هو المحكم الواحد أو المحكم الرئيسي.

د - رد المحكم

تعتبر إمكانية رد المحكم إحدى الضمانات المخولة لأطراف خصومة التحكيم في مواجهة المحكم و التي لا يجوز افتراض تنازل المحتكمين عنها. وطلب الرد هو في حقيقته دفع ببطلان تشكيل هيئة التحكيم فيجوز رد المحكم إذا وجدت ظروف تثير شكوكا لها ما يبررها حول حياديته أو استقلاله.

ومن ثم لا تخضع أسباب الرد إلى قوالب أو نصوص محددة، بل يجب منح الجهة المنوط بها الفصل في طلب الرد سلطة تقديرية واسعة، لتقييم مدى قوة الشكوك المثارة حول حيادية المحكم و مدى نصيبها من الصحة على ضوء الاعتبارات المحيطة بالمحكم و المصالح المشتركة أو المتضاربة.

تنص المادة 1016 من قانون الاجراءات المدنية 08-09 على أنه: "يجوز رد المحكم في المجالات الآتية :

- 1) عندما لا تتوفر فيه المؤهلات المتفق عليها بين الأطراف.
 - 2) عندما يوجد سبب رد منصوص عليه في نظام التحكيم الموافق عليه من قبل الأطراف.
 - 3) عندما تتبين من الظروف شبهة مشروعة في استقلاليته، لاسيما بسبب وجود مصلحة أو علاقة اقتصادية أو عائلية مع أحد الأطراف مباشرة أو عن طريق وسيط.
- لا يجوز طلب رد المحكم من الطرف الذي كان قد عينه، أو شارك في تعيينه، إلا لسبب علم به بعد التعيين تبلغ محكمة التحكيم والطرف الآخر دون تأخير بسبب الرد.
- في حالة النزاع ، إذا لم يتضمن نظام التحكيم كفيات تسويته أو لم يسع الأطراف لتسوية إجراءات الرد يفصل القاضي في ذلك بأمر بناء على طلب من يهمله التعجيل. هذا الأمر غير قابل لأي طعن".

ثانيا: الاعتراف بأحكام التحكيم التجاري الدولي و الطعن فيها

لكي يصبح حكم هيئة التحكيم قابلا للتنفيذ يجب أن يتم الاعتراف به. يعني ذلك أن حكم التحكيم غير قابل للتنفيذ، أو لا قيمة ولا أهمية له إلى أن يكون موضعاً للتنفيذ. و لذلك عملت اتفاقية نيويورك – التي وقعتها و تطبقها كل من إنجلترا و مصر – على التأكيد على الاعتراف بأحكام التحكيم و تنفيذها.

علما أنه من الممكن الطعن في حكم التحكيم. وفي العادة يكون الطعن على حكم التحكيم غير ممكن، والإجراءات الأكثر شيوعا هي تصحيح الأخطاء الكتابية أو تقدير أوجه الخطأ في حكم التحكيم، ومعظم قوانين التحكيم الحديثة تجيز تصحيح و تفسير حكم التحكيم.

1. الاعتراف بحكم التحكيم التجاري الدولي و تنفيذه:

تناول القانون الجزائري الاعتراف في الجزائر بالأحكام التحكيمية الدولية، التي لا تخالف النظام العام الدولي. وذلك يكون على النحو الآتي:

أ - القاعدة العامة

تنص المادة 1051 من ق إ م الجزائري على أنه: "يتم الاعتراف بأحكام التحكيم الدولية في الجزائر إذا أثبت من تمسك بها وجودها، و كان هذا الاعتراف غير مخالف للنظام العام الدولي. و تعتبر قابلة للتنفيذ في الجزائر و بنفس الشروط بأمر صادر عن رئيس المحكمة التي صدرت أحكام التحكيم في دائرة اختصاصها أو محكمة محل التنفيذ إذا كان مقر محكمة التحكيم موجودا خارج الإقليم الوطني".

ب - إجراءات تنفيذ الحكم التحكيمي

يتعين أولا إثبات وجود الحكم التحكيمي بتقديم الأصل مرفقا باتفاقية التحكيم أو بتقديم نسخ تتوفر فيها الشروط المطلوبة لإثبات صحتها. و تودع الوثائق لدى الجهة القضائية المختصة من أحد المحكمين أو الطرف المعني بالتعجيل، وعلى الأطراف أن يتحملوا المصاريف التي تترتب على إيداع العرائض والوثائق. وتكون أحكام التحكيم قابلة للتنفيذ بمقتضى أمر صادر من رئيس المحكمة بإذن أصل الحكم أو بهامشه. ويتضمن الإذن لكاتب الضبط بتسليم نسخة رسمية منه حاملة للصيغة التنفيذية، ويصدر الأمر من رئيس المحكمة التي يقع مقرها بمكان التنفيذ، إن كان مقر محكمة التحكيم خارج الجزائر.

2. الطعن في حكم التحكيم التجاري الدولي:

يعتبر الطعن في القرار أو الحكم الذي يرفض الاعتراف أو التنفيذ لحكم التحكيم، وقد يكون الطعن في الحكم الذي يقر باعتراف حكم التحكيم أو بتنفيذه، ويكون الطعن عن طريق

الاستئناف، كما أن الطعن قد يكون عن طريق الطعن بالبطلان. هذا الطعن على النحو التالي:

أ - الطعن عن طريق الاستئناف

أجاز القانون الجزائري الاستئناف في أمر رئيس المحكمة القاضي برفض الاعتراف بحكم التحكيم الدولي أو برفض تنفيذه. حيث تنص المادة 1055 من قانون إم 08-09 على أنه: "يكون الأمر القاضي برفض الاعتراف أو برفض التنفيذ قابلاً للاستئناف".

كما نصت المادة 1055 من القانون السالف الذكر على أن: "لا يجوز استئناف الأمر القاضي بالاعتراف أو بالتنفيذ إلا في الحالات الآتية:

- إذا فصلت محكمة التحكيم بدون اتفاقية تحكيم أو بناء على اتفاقية باطلة أو انقضاء مدة الاتفاقية.
- إذا كان تشكيل محكمة التحكيم أو تعيين المحكم الوحيد مخالفاً للقانون.
- إذا فصلت محكمة التحكيم بما يخالف المهمة المسندة إليها.
- إذا لم يراع مبدأ الوجاهية.
- إذا لم تسبب محكمة التحكيم حكمها، أو إذا وجد تناقض في الأسباب.
- إذا كان حكم التحكيم مخالفاً للنظام العام الدولي.

إن الطعن في الحكم الذي يسمح باعتراف أو بتنفيذ حكم التحكيم يكون عن طريق الاستئناف في الحالات التالية:

- إذا تمسكت محكمة التحكيم باختصاصها أو عدم اختصاصها عن خطأ.
- إذا فصلت محكمة التحكيم من دون وجود اتفاقية أو استناداً إلى اتفاقية باطلة أو انقضت مدتها.
- إذا تم تشكيل محكمة التحكيم بصفة غير مطابقة للقانون أو كان تعيين المحكم الوحيد مخالفاً للقانون.

- إذا فصلت محكمة التحكيم دون الامتثال للمهمة التي أسندت إليها.
- إذا فصلت محكمة التحكيم بأكثر ما طلب، أو لم تفصل في عنصر من عناصر الطلب.
- إذا لم يحترم مبدأ الوجاهية (مبدأ حق الدفاع/المواجهة).
- إذا كان الحكم متقدماً للأسباب أو يتميز بالقصور في التسبيب أو كان قائماً على التناقض في الأسباب.

➤ إذا كان الاعتراف أو التنفيذ مخالفاً للنظام العام الدولي.

و فيما يخص آجال الاستئناف فإن المادة 1057 تنص على أنه: "رفع الاستئناف أمام المجلس القضائي خلال أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ التبليغ الرسمي لأمر رئيس المحكمة".

ب - الطعن بالبطلان:

تنص المادة 1058 على أنه: "يمكن أن يكون حكم التحكيم الدولي الصادر في الجزائر موضوع طعن بالبطلان في الحالات المنصوص عليها في المادة 1056".

ولا يقبل الأمر الذي يقضي بتنفيذ حكم التحكيم الدولي المشار إليه أعلاه أي طعن، غير أن الطعن ببطلان حكم التحكيم الدولي يرتب بقوة القانون الطعن في أمر التنفيذ أو تخلي المحكمة عن الفصل في طلب التنفيذ، إذا لم يتم الفصل فيه.

كما تنص المادة 1059 على أنه: "يرفع الطعن بالبطلان في حكم التحكيم المنصوص عليه في المادة 1058، أمام المجلس القضائي الذي صدر حكم التحكيم في دائرة اختصاصه. ويقبل الطعن ابتداء من تاريخ النطق بحكم التحكيم". ولا يقبل هذا الطعن بعد أجل شهر واحد من تاريخ التبليغ الرسمي للأمر القاضي بالتنفيذ.

كما تنص المادة 1060 على أنه: "يوقف تقديم الطعون وأجل ممارستها، المنصوص عليها في المواد 1055 و 1056 و 1058، وتنفيذ أحكام التحكيم".

هذا و أن الطعن بطريق الاستئناف و الطعن بالبطلان لهما أثر موقف أثناء سريان مهلة رفع الطعن كما أن أحكام الجهات القضائية الصادرة بناء على الاستئناف أو الطعن بالبطلان هي قابلة للطعن بالنقض.

ج - الطعن بالنقض:

تنص المادة 1061 على أنه: "تكون القرارات الصادرة للمواد 1055 و 1056 و 1058، قابلة للطعن بالنقض".

ثالثا: تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي

1. مقدمات تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي:

مقدمات التنفيذ الجبري هي عبارة عن أعمال تحضيرية بمعنى أنه لا يترتب على إتباعها أي أثر في وضع مال معين من أموال المنفذ عليه، تحت يد القضاء، ورغم ذلك يجب القيام بها قبل البدء في عملية التنفيذ. و إلا أصبحت طرق التنفيذ المباشرة، أو غير المباشرة على أموال المنفذ عليه باطلة (المادة 612 ق إم إ).

أ — مقدمات التنفيذ:

إذا كان الغرض من إجراءات الحجز هو اقتضاء حق الدائن رغما عن مدينه، فإن الغرض من مقدمات التنفيذ هو إحاطة المدين علما بأن هناك سندا تنفيذيا مطلوب منه الوفاء بما قضى به اختياريا، و تحذيره من وجوب الاستجابة للدفع.

هذه الإجراءات التحضيرية (مقدمات التنفيذ) هي مقررة لفائدة المنفذ ضده، سواء كان التنفيذ مباشر أو غير مباشر، أو كان يرد على منقولات أو عقارات موجودة تحت يد المدين أو في حيازة غيره. و هذه العملية تسبق تنفيذ حكم التحكيم و ليست جزءا منه.

و مقدمات التنفيذ في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، تتمثل في تقديم سند التنفيذ إلى المحضر القضائي من طرف المستفيد منه، و مطالبته بتنفيذه له بالطرق القانونية. وقيام المحضر القضائي بتبليغ المدين بهذا السند، وتكليفه بالوفاء به، مع منحه مهلة تتيح له الوفاء الاختياري.

ويمكن تلخيص إجراءات مقدمات التنفيذ فيما يلي:

- تقديم السند التنفيذي.

- التكليف بالوفاء .

- التبليغ الرسمي بالسند التنفيذي.

ب - الحالات المستثناة من مقدمات التنفيذ:

هناك بعض الحالات التي يمكن البدء في التنفيذ دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء مقدمات التنفيذ. و هي حالات حددها المشرع الجزائري في أحكام المادة 614 (ق إم إ) حيث يجوز التنفيذ الجبري بمجرد التبليغ الرسمي للتكليف بالوفاء بما تضمنه السند التنفيذي، دون مراعاة الآجال المنصوص عليها في المادة 612 من القانون نفسه:

- إذا كان التنفيذ يتم بموجب أمر استعجالي.
- إذا كان التنفيذ يتم بموجب حكم مشمول بالنفاذ المعجل.

و بالتالي يكون الاستثناء من مقدمات التنفيذ الأوامر الاستعجالية و الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل. مع استبعاد باقي السندات التنفيذية.

2.أنواع التنفيذ الجبري لحكم التحكيم التجاري الدولي:

تم تقسيم التنفيذ الجبري التي عرفها المشرع في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية إلى نوعين: التنفيذ الجبري المباشر(التنفيذ العيني)، و التنفيذ الجبري غير المباشر(الحجز والبيع بالمزاد العلني).

أ – التنفيذ الجبري المباشر لأحكام التحكيم التجاري الدولي: يقصد بالتنفيذ الجبري المباشر، أن يحصل المنفذ له على مضمون حقه مباشرة دون اللجوء إلى مراحل التنفيذ الجبري غير المباشر. باعتبار أن هذا التنفيذ - أي الجبري المباشر - يقع على غير النقود.

أ – 1) شروط التنفيذ الجبري المباشر: يشترط في إجراء التنفيذ الجبري المباشر، شرطان:

- عدم قيام مانع مادي يمنع من إجرائه و يجعله مستحيل التنفيذ: إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً، حكم عليه بتعويض الضرر الناجم عن عدم التنفيذ. أما إذا كان سبب عدم التنفيذ أجنبي عن إرادة المنفذ عليه، فإن الالتزام في هذه الحالة ينقضي.
- عدم وجود مانع أدبي يحول دون التنفيذ: لا يجوز تكليف المنفذ عليه بالتنفيذ رغم إرادته، عن طريق التنفيذ القهري، أو المساس بحريته الشخصية.

أ – 2) صور التنفيذ الجبري المباشر لحكم التحكيم التجاري الدولي:

- التنفيذ عن طريق التعويض: قد يتمتع النفذ ضده عن القيام بالعمل الذي كلف به بمقتضى السند التنفيذي، أو يرفض الامتناع عن القيام بالعمل الذي ألزمه السند التنفيذي بالامتناع عليه. في هذه الحالة يحرر المحضر القضائي محضراً يثبت فيه هذا الامتناع عن وهو المحضر الذي لا يجوز إعداده إلا بعد انقضاء المدة المنصوص عليها.
- ويقوم طالب التنفيذ، بعد حصوله على هذا المحضر، برفع دعوى قضائية أمام المحكمة التي يقع بدائرة اختصاصها موطن المنفذ ضده، للمطالبة بالتعويض.
- التنفيذ عن طريق الإكراه المادي: في هذه الحالة يحرر المحضر القضائي محضراً بالامتناع، بعد انتهاء الآجال المنصوص عليها في المادة 612. و يسلمه لطالب التنفيذ. فيقوم هذا الأخير برفع دعوى قضائية أمام القضاء الاستعجالي، ليلتمس الحكم له فيه بتهديد مالي يومي (الإكراه المادي - الغرامة التهديدية) على المنفذ عليه، يكون الهدف منه إجباره على الامتثال إلى ما تضمنه السند التنفيذي.

- التنفيذ من طرف طالب التنفيذ: يمكن في هذه الحالة لطالب التنفيذ القيام بالعمل موضوع الالتزام على نفقة المنفذ ضده. حيث يقوم طالب التنفيذ برفع دعوى قضائية، يلتمس فيها الترخيص

له بتنفيذ الالتزام الذي كلف المنفذ ضده بتنفيذه على نفقة هذا الأخير. و تتم العملية تحت مراقبة محضر قضائي. ثم اللجوء إلى القضاء ثانية للمطالبة بالتعويض عما أنفقه.

ب - التنفيذ الجبري غير المباشر - الحجز :- يعد التنفيذ بطريقة الحجز أكثر صور التنفيذ الجبري تعقيدا، لكونه يمر بمراحل عديدة. ففي حالة ما لم يتم إجراء التنفيذ المباشر، وعدم جدوى وسائل الإكراه المادي لقهر المدين على القيام بتنفيذ التزامه عينا، بعد تحويل هذا الالتزام إلى تعويض نقدي من طرف القضاء - هذا إذا لم يكن محل الالتزام أصلا مبلغا ماليا -، يتم تحويل التنفيذ من تنفيذ مباشر إلى تنفيذ غير مباشر.

مما يعني اللجوء إلى التنفيذ عن طريق الحجز على أموال المدين (المنفذ ضده) و بيعها و استيفاء الدائن حقه منها. و يعتبر الحجز مرحلة ضرورية لا غنى عنها لبدء إجراءات التنفيذ الجبري غير المباشر.

فبعد انقضاء مدة 15 يوما المنصوص عليها في المادة 612 (ق إ م إ) يشرع في إجراءات نزع ملكية مال المدين (المنفذ ضده) و الحجز عليها.

- طرق الحجز: طرق الحجز التي نظمها المشرع في قانون الإجراءات المدنية هي:

- الحجز التحفظي.
- حجز ما للمدين (المنفذ ضده) لدى الغير.
- الحجز التنفيذي على المنقول.
- الحجز التنفيذي على العقارات و الحقوق العينية العقارية المشهورة.
- الحجز التنفيذي على العقارات غير المشهورة.
- الحجز على الأجور و المداخل و المرتبات.
- الحجز الواقع على بعض العقارات الخاصة و بيعها.

3. إشكالات التنفيذ التي قد تقع أثناء تنفيذ حكم التحكيم التجاري تنفيذا جبريا:

حكم التحكيم التجاري الدولي، مثله مثل باقي السندات التنفيذية، لا يتصور تنفيذه جبرا على إرادة المنفذ ضده دون وجود عقبات تعترض هذا التنفيذ.

والمقصود بالعقبات هنا هي العقبات القانونية لا العقبات المادية، التي يتم حلها باللجوء إلى إجراءات التنفيذ عن طريق الوسائل القانونية. كالتنفيذ بواسطة القوة العمومية، أو الترخيص للمحضر القضائي، أو محافظ البيع، بكسر الأبواب وأقفالها والدخول إلى العقارات التي يراد التنفيذ عليها، أو محتوياتها.

وهذه العقبات نوعان: عقبات مؤقتة، ومنازعات متعلقة بموضوع التنفيذ الجبري.

أ — **إشكالات التنفيذ المؤقتة:** وهي العقبات التي أعطي فيها سلطة الفصل إلى رئيس المحكمة التي يقع فيها دائرة اختصاصها محل التنفيذ. فمتى اعترض المحضر القضائي، أو محضر البيع، أي إشكال من إشكالات التنفيذ كان عليه تحرير محضر بالإشكال العارض، و دعوة الأطراف للحضور أمام رئيس المحكمة التي يقع التنفيذ في دائرة اختصاصها للفصل فيه(المادة 631 ق إ م إ).

أما في حالة امتناعه عن إعداد محضر حول الإشكال، كان لكل من له مصلحة إن يقوم برفع دعوى اصطلح عليها "دعوى وقف التنفيذ". بعد رفعها يلتزم المحضر القضائي أو محافظ البيع بوقف كل إجراءات التنفيذ. تقضي بالحصول على أمر وقف تنفيذ حكم التحكيم بصفة مؤقتة لا تتجاوز 06 أشهر، تسري ابتداء من تاريخ رفع دعوى الإشكال في التنفيذ.

ب — منازعات التنفيذ المتعلقة بالموضوع — الإشكالات المتعلقة بالموضوع —: إذا كان إجراء من إجراءات التنفيذ، أو الحجز قابلاً للإبطال، يجوز للمحجوز عليه، أو لكل ذي مصلحة أن يطلب بدعوى استعجاليه ضد الحازر، والمحضر القضائي. للحكم ببطلان الإجراء وزوال ما ترتب عليه من آثار، في خلال أجل شهر واحد، يسري من تاريخ الإجراء، وإلا سقط الحق في طلب الإبطال، واعتبر الإجراء صحيحاً

الخاتمة:

زادت أهمية التحكيم التجاري الدولي على اعتباره من السبل البديلة لحل منازعات الاستثمار، الذي يسعى الأطراف خاصة المستثمر الأجنبي لإدراجه كبند أساسي في العقد الأصلي واستبعاد اختصاص القضاء العادي. لما يتميز به لأنه نظام يقوم على مبدأ سلطان الإرادة، لذلك تدخل المشرع عبر مراحل لتنظيمه أين فرق ما بين التحكيم الداخلي والتحكيم التجاري الدولي وأفرد لكل منهما قواعدها الخاصة، إضافة إلى قواعد مشتركة ما بينهما.

تلك القواعد التي توضح بأن المشرع الوطني مثله مثل أغلب التشريعات القانونية لم يعرف نظام التحكيم ولم يحدد طبيعته القانونية، الأمر الذي أدى إلى احتدام الخلاف الفقهي حول ذلك، أين اعتبره البعض تعاقدية والبعض الآخر ذو طبيعة قضائية وجانب آخر جمع ما بين الطبيعتين عبر مراحل العملية التحكيمية، في حين جانب حديث من الفقه يدعو إلى استقلاليته.

إضافة إلى أن نظام التحكيم مصدره إتفاق الأطراف على اللجوء إليه واستبعاد قضاء الدولة، وتختلف صور هذا الاتفاق بحسب زمانه، ذلك أن الاتفاق المسبق على شكل بند في العقد الأصلي يعد شرطاً تحكيمياً، أما إذا تم الإتفاق عليه بعد قيام النزاع فيعتبر مشاركة تحكيم، أما عن شرط التحكيم بالإحالة فلم ينص عليه المشرع الوطني على عكس المشرع المصري والذي أقره كذلك القضاء الفرنسي.

كما نظم آثار هذا الاتفاق الإجرائية والموضوعية من خلال القوة الملزمة لاتفاق التحكيم ومبدأ الاستقلالية من حيث الموضوع، أما الجانب الإجرائي فيتعلق بالآثار المانع لإتفاق التحكيم ومبدأ الإختصاص بالإختصاص. وقد كرس المشرع مبدأ سلطان الإرادة من خلال منحه للأطراف حرية إختيار المحكم أو هيئة التحكيم، وأعطى دوراً احتياطياً لمركز أو مؤسسة التحكيم أو القضاء بحسب ما إذا كنا أمام تحكيم حر أو مؤسسي، كما منح للمحكم سلطات مصدرها القانون إلا أنها

سلطات محدودة مقارنة بتلك التي يمنحها إياها الأطراف، ومن جهة أخرى نظم المشرع الوطني الأسباب والإجراءات الواجب إتباعها لرد المحكم أو عزله، وأعطى دوراً احتياطياً للقضاء من أجل المساعدة على ذلك.

ويتم إختيار القانون الإجرائي الذي يطبق على خصومة التحكيم من قبل الأطراف بحيث لهم سن أو وضع قواعد من إبتكارهم أو إختيار قواعد وضعية، وهذا هو الراجح لتفادي أي صعوبات أو عراقيل قد تطرأ في الخصومة، وفي حالة عدم الاتفاق أعطى المشرع للمحكم دوراً احتياطياً لاختيار القانون الواجب التطبيق.

وهو الأمر الذي طبقه كذلك على قواعد إختيار القانون الموضوعي الواجب التطبيق فقد يختار الأطراف قانون دولة ما أو مزيج من القواعد، ويتدخل المحكم في حالة عدم إتفاقهم، وقد يطبق على سبيل المثال قانون مكان التحكيم.

ويتجلى الطابع القضائي لنظام التحكيم من خلال الإجراءات الواجب إتباعها عند طلب التحكيم وإجراء التحقيق وعوارض الخصومة، أين يظهر جلياً الدور المساعد للقضاء خاصة في مجال البحث عن الأدلة وتنفيذ التدابير التحفظية وعند النظر في الطعن بالتزوير.

كما نظم المشرع إجراءات صدور الحكم التحكيمي دون أن يتطرق إلى تعريفه مثله مثل أغلب التشريعات لعدم استقرارهم أصلاً حول طبيعته القانونية، وإهتموا بالجانب الشكلي المستقر عليه والذي لا يختلف عن البيانات الواجب توافرها في الحكم القضائي، وركز على ميعاد إصداره وطرق تمديده سواء الإتفاقي أو القضائي.

ولا يكتسب الحكم التحكيمي التجاري الدولي الحجية إلا بعد الاعتراف به بموجب إجراءات بسيطة تتعلق أساساً بثبوت وجود الحكم التحكيمي وعدم مخالفته للنظام العام، وقد يكون هذا الإجراء موازياً لطلب التنفيذ الذي يقوم على نفس الشروط، أين تبرز فيه رقابة القضاء وإن كانت رقابة شكلية.

المراجع:

1. النصوص القانونية والتنظيمية:

1. القانون رقم (09/08) المؤرخ في 2008/02/25، المتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 21، بتاريخ 2008/04/23
2. الأمر رقم (154/66) المؤرخ في 1966/07/08، المتعلق بقانون الإجراءات المدنية الملغى، الجريدة الرسمية، العدد 47، لسنة 1966
3. المرسوم الرئاسي رقم (233/88) المؤرخ في 1988/11/13 المتضمن انضمام الجزائر بتحفظ إلى الإتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1958/06/10، الجريدة الرسمية العدد 48 بتاريخ 1988/11/23.

2. الكتب:

1. سمير جاويد، التحكيم كآلية لفض المنازعات، دائرة القضاء، أبو ظبي، 2014.
2. أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية و الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر.
3. أحمد أبو الوفاء ، عقد التحكيم و إجراءاته ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
4. لزهرة بن سعيد، التحكيم التجاري الدولي وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقوانين المقارنة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012.
5. أحمد إبراهيم عبد التواب، اتفاق التحكيم: مفهومه - أركانه وشروطه - نطاقه، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
6. أحمد أبو الوفاء، التحكيم الاختياري و الاجباري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001.

3. الأطروحات والرسائل

1. عيسوي محمد، فعالية التحكيم في حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دون سنة،
2. جارد محمد، دور الإدارة في التحكيم التجاري الدولي -دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق-جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.
3. عبد الله محمد المحاميد، القيود الواردة على نظام التحكيم التجاري، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018.